استيراد التضخم يهدد اقتصاد المنطقة العربية

ارتفاعات قياسية في أسعار المعادن.. والسلع الغذائية تواصل قفزاتها

تواجه الكثير من اقتصاديات المنطقة العربية تحديات جديدة بسبب ظاهرة استيراد تضخم الأسعار من الأسواق الخارجية، نتيجة زيادة فجوة الواردات، واعتماد معظم مكونات إنتاجه داخليا على مواد خام يتم استيرادها من الخارج، فضلا عن توقعات باستمرار تصاعد أسعار الغذاء التي تعد الجزء الأكبر في فاتورة الواردات.

أسعار الغذاء تشتعل

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة – تلوح في أفق اقتصاديات الدول العربية موجات مرتقبة من التضخم في الأسعار يعود سببها إلى التوسع في استيراد السلع والخدمات والمواد الخام من الأسواق الخارجية التي تشهد تصاعدا في وتيرة التضخم، بما يسهم بشكل مباشر في انتقال تلك الارتفاعات إلى دول عربية عديدة.

وتعرف هذه الظاهرة باسم استيراد التضخم، في وقت باتت فيه أسواق العالم مرتبطة ببعضها نتيجة سلاسل الإمداد المتشابكة، والقادرة على نقل أي تغيير في الأسعار لباقي الأسواق.

هبة نصار

موجة تضخم مرتقبة العام القادم مع فورة الإنفاق المقبلة

جمال شحاتة

تطبيق نظم العقود المستقبلية خطوة لضبط الميزان التجاري

شهدت معظم أسعار السلع الأساسية عالميا قفزات كبيرة منذ الصدمة المؤقتة التي تعرضت لها الأسواق العالمية في بداية جائحة كورونا، وعلى أثرها قامت الشركات بتوزيعات أرباح قياسية نتيجة للارتفاع الكبير في الأسعار.

وكشفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" أخيرا عن استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية للشهر التاسع على التوالي، حيث سجلت أسعار السكر والزيوت النباتية الزيادة الأكبر.

وبلغ متوسط مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية الذي يرصد التغيرات الشهرية في الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأكثر تداولًا في التجارة 116 نقطة خلال فبراير الماضي، بارتفاع نسبته 2.4 في المئة عن مستواه المسجل في شهر يناير، وبارتفاع سنوي قدره 26.5 في المئة.

وشهدت أسعار الغذاء قفزات سعرية لأعلى مستوياتها خلال ستة أشهر في يناير الماضي مدفوعة بارتفاع السلع الأساسية، ومنها القمح والذرة وفول الصويا.

وتعد الظاهرة عقبة أمام حكومات الدول العربية، بعد هدوء الضغوط التضخمية نتيجة تراجع الطلب المحلي اتساقا مع انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي حاليا.

واتخذت بعض الحكومات تدابير حافظت على استقرار أسعار السلع والخدمات في ذروة تفشي الجائحة، الأمر الذي حدّ من انفلات معدلات التضخم وظلت عند مستوى 8.8 في المئة عام 2020.

وتوقعت هبة نصار أستاذة الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، موجة تضخمية جديدة مرتقبة خلال العام القادم جراء التقشف في الإنفاق خلال فترة تفشي الجائحة.

وأضافت في تصريح لـ"العرب" أن الفترة المقبلة من المتوقع أن تشهد فورة في معدلات الإنفاق من جانب الأفراد والمؤسسات، ما يرفع معدلات الطلب على السلع والخدمات بعد فترة الترقب التي سيطرت على كافة المعاملات منذ تفشي الوباء.

وهناك صعوبة في كبح استيراد التضخم من الأسواق الخارجية في ظل تشابك نظم التصنيع والتي أضحت متداخلة مع جميع الأسواق، ما يصعب معه إنتاج منتج متكامل بنسبة مئة في المئة داخل حدود الدولة الواحدة.

وتواكب مع ذلك ارتفاع أسعار المعادن، منها الحديد والنحاس بأكثر من 80 في المئة في العام المنقضي، وارتفعت أسعار النفط بأكثر من 230 في المئة منذ انهيارها التاريخي في مارس وأبريل الماضيين.

تظل هناك فرص تتمثل في الاعتماد على صناعات القيمة المضافة على المواد الخام بالدول العربية، بما يحد من عمليات الاستيراد، إلى جانب تعزيز قدرات الاقتصاد وزيادة موارده نتيجة عمليات التشغيل بدلا من تصدير المواد الخام، وإعادة استيرادها في شكل منتجات تامة بأسعار مضاعفة.

وغيّرت المعطيات الجديدة من توقعات المؤسسات المالية التي كانت تشير إلى هدوء وتيرة التضخم الفترة المقبلة على صعيد الأسواق العربية، وكان صندوق النقد يتوقع تراجع وتيرة التضخم خلال العام الحالي إلى نحو 6.3 في المئة.

وتوقعت "أرقام كابيتال" ارتفاع معدل التضخم في مصر بين 6 في المئة إلى 7 في المئة العام الحالي، فيما تتوقع المجموعة المالية هيرميس بلوغه 6 في المئة في المتوسط، أما "فاروس" فتصل تقديراتها إلى 7 في المئة، في حين أن المعدل حاليا بلغ 4.9 في المئة.

قال جمال شحاتة عميد كلية التجارة بجامعة القاهرة، إن تطبيق نظم العقود المستقبلية من الأمور المهمة للاقتصاديات العربية، خاصة في الدول التي يتسم ميزانها التجاري بارتفاع كبير في معدلات الاستيراد.

وأشار لـ"العرب" إلى أنه من خلال عقود السلع المستقبلية تحدد كل دولة احتياجاتها وتتعاقد عليها بما يجنبها الارتفاعات المفاجئة في الأسعار التي تشهدها الأسواق.

ورأى أن الاعتماد على المنتجات المحلية هو حل عملي في مواجهة استيراد معدلات التضخم من الخارج عبر نشر ثقافة تفضيل المنتجات الوطنية على المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج، بما يحد من عمليات الاستيراد التي يتفشى معها التضخم في الأسواق الداخلية.

ويبقى ارتفاع فاتورة الواردات العربية تحديا رئيسيا، حيث تشير توقعات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى ارتفاع فاتورة الواردات العربية بنحو 90 مليار دولار في العام الحالي لتسجل 1.5 تريليون دولار، مقارنة بنحو 922.5 مليار دولار خلال العام 2020.

وهذا البعد من التحديات المهمة أمام المنتجين في المنطقة العربية، يحتم عليهم الإنتاج بجودة ترضي المستهلكين وبمستويات أسعار منافسة في ظل سوق حرة، تحدد آليات العرض والطلب استمرار المنتجات أو خروجها من الأسواق وفق القوة الشرائية للمستهلكين.

ودفع استيراد التضخم القاهرة للتوسع في عقود التحوط بعد ارتفاع أسعار الإنفاق إلى مستويات قياسية رغبة في حماية نفسها من تقلبات الأسعار، وأبرمت وزارة المالية عددا كبيرا من عقود التحوط، وأعدت مصر موازناتها على أساس 61 دولارا لبرميل النفط، بينما تحوم الأسعار حاليا حول 70 دولارا.

ويكبد كل دولار في سعر برميل النفط الموازنة العامة المصرية نحو 147 مليون دولار، ما يؤكد حتمية التحوط ضد تضخم أسعار النفط.

وقامت الحكومة على مدى العامين الماضيين بشراء العقود المشتقة للحماية من ارتفاع أسعار النفط عن طريق تثبيت السعر لفترة زمنية محددة، منذ العام المالي 2018 2019– واشترت العقود الخاصة بالتأمين ضد مخاطر الأسعار من بنكي "جي.بي.مورغان" و"سيتي بنك" العالميين.

وتسعى القاهرة حاليا للحد من استيراد التضخم في مجال الحبوب بوصفها من أكبر الدول استيرادا للقمح عالميا، وتعكف على وضع إطار يمكنها من إبرام عقود في المستقبل للتحوط ضد ارتفاع أسعار الحبوب.

وتدرس الحكومة مع عدد من البنوك العالمية التحوط من تضخم أسعار الحبوب، بعد أن واصلت أسعارها في الارتفاع بسبب استمرار الطلب المرتفع عليها من الصين، ووسط زيادة في الاستهلاك قدرتها "فاو" بنحو 766 مليون طن.

السعودية توسع مشاركة القطاع الخاص لتنويع مصادر التمويل

استهداف زيادة مساهمة القطاع الخاص في النمو إلى نحو 65 في المئة

كثفت السعودية تحركاتها لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حيث أعلنت عن إقرار نظام الخصخصة ضمن محاولات توزيع القطاعات الاقتصادية بين القطاع العام والخاص في ظل خطط تنويع مصادر التمويل وتعزيز دور الشركات الخاصة في دفع النمو.

الرياض – أقر مجلس الوزراء السعودي، نظام الخصخصة ضمن محاولات المملكة لتوزيع القطاعات الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص.

وجاء ذلك في بيان صادر عن مجلس الوزراء السعودي، ونشرت تفاصيله وكالة الأنباء الرسمية.

ويتضمن برنامج الخصخصة نحو 100 مبادرة محتملة في أكثر من 10 قطاعات، تشمل الموانئ والتعليم والصحة، والطاقة والصناعة والثروة المعدنية والبيئة والمياه والزراعة والاتصالات وتقنية المعلومات والتنمية الاجتماعية والرياضة.

سعودية الغد بحلة اقتصادية جديدة

وتعليقا على إقرار البرنامج، قال وزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط المكلف، محمد الجدعان، إن "هناك مبادرات سيتم طرحها من خلال تخصيص بعض الخدمات الحكومية، وإتاحتها أمام القطاع الخاص في 16 قطاعاً حكومياً".

وأضاف الجدعان الذي يشغل كذلك منصب رئيس لجنة برنامج التخصيص رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص الأربعاء أن "نظام الخصخصة يستهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص من نحو 40 في المئة إلى 65 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي".

وأعلنت السعودية عام 2016 عن رؤيتها المستقبلية 2030 الهادفة لخفض الاعتماد على النفط، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، فيما الخصخصة أحد 12 برنامجا يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وفي 2018 اعتمد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة تنفيذ "برنامج الخصخصة"، الذي يستهدف بيع أصول حكومية تتراوح قيمتها بين نحو 9.3 مليار وحوالي 10.7 مليار دولار.

وتضررت السعودية -أكبر دولة مُصدرة للنفط في العالم- من تراجع في إيراداتها المالية نتيجة تراجع أسعار النفط بفعل تداعيات فايروس كورونا.

وسجلت السعودية عجزا بنحو 79.5- مليار دولار في 2020 بعد تحقيقها إيرادات بحوالي 205.5- مليار دولار مقابل إنفاق بنحو 285- مليار دولار.

وأعلنت الحكومة السعودية موازنة 2021 بإنفاق 264 مليار دولار مقابل إيرادات بنحو 226- مليار دولار، متوقعة عجزا قيمته 38 مليار دولار.

محمد الجدعان

سنطرح بعض الخدمات الحكومية أمام القطاع الخاص

ويركز برنامج الخصخصة، الذي يعدّ أحد البرامج الرئيسية التي تعوّل عليه الحكومة لبلوغ أهدافها، على تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والبلدية.

وتستهدف خصخصة الخدمات، تقليل تكلفتها من خلال دور المنافسة بين شركات القطاع الخاص في ضمان تأمين الخدمات بمستوى أعلى من الكفاءة من حيث التكلفة والجودة، إلى جانب تسهيل الحصول عليها.

كما تستهدف الرياض أن تساهم الخصخصة في جذب الاستثمار غير الحكومي وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم ميزان المدفوعات، إضافة إلى الهدف الرئيسي المتمثل بتحرير الأصول المملوكة للدولة، والذي سيعود على الحكومة بإيرادات سنوية.

السودان يحرك سعر الدولار الجمركي ترقبا لإلغائه تدريجيا

الخرطوم – قالت هيئة الجمارك السودانية الأربعاء إنها عدلت قليلا سعر الصرف الذي تستخدمه لحساب الرسوم والضرائب على الواردات، وقد تلغي الدولار الجمركي تماما مع استقرار الجنيه السوداني بعد خفض حاد لقيمته.

وأضافت أن السعر الجديد سيكون 20 جنيها سودانيا للدولار الأميركي، بعدما كان 18 جنيها، وهو تقييم أعلى بكثير للعملة المحلية مقارنة بنحو 379 جنيها عرضت الأربعاء في السوقين الرسمية والسوداء.

واستُثني السعر الجمركي من نظام جديد أعلنه البنك المركزي في 21 فبراير ويهدف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق السوداء لمساعدة السودان على تجاوز أزمة اقتصادية خانقة ونيل إعفاء من الديون.

وفي وقت سابق حُدد السعر الرسمي للدولار بـ55 جنيها.

وكان التعديل الذي طلبه المانحون الأجانب وصندوق النقد الدولي متوقعا في أواخر العام الماضي لكنه تأجل بعدما عقد شح في السلع الأساسية وتسارع لوتيرة التضخم انتقالا سياسيا هشا. ويريد صندوق النقد الدولي إصلاحات أيضا لسعر الدولار الجمركي.

وقالت هيئة الجمارك إن الدولار الجمركي قد يُلغى بالكامل تدريجيا لأن الجنيه يشهد الآن "استقرارا واضحا مقابل العملات الأجنبية" ومن المتوقع أن يرتفع.

وقال صندوق النقد الدولي أيضا إن "تعزيز الشفافية وإدارة عمليات المشاريع المملوكة للدولة ضروري لتخفيف المخاطر عن المالية العامة وجلب المزيد من الإيرادات للميزانية".

وأضاف الصندوق أن تبني قانون البنك المركزي في الوقت المناسب وإنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد سيساعدان على تعزيز استقلال المؤسسات والحوكمة.

وقد حصل السودان في وقت سابق على موافقة الاتحاد الأوروبي لصرف مساهمة في برنامج دعم الأسر، حيث تأتي الخطوة بعد خفض قيمة العملة الذي يعد أبرز شروط المانحين لمساعدة الحكومة على التخفيف من الضغوط الاقتصادية.

> خطوات لإلغاء الدولار الجمركي مع بدء استقرار الجنيه السوداني بعد خفض قيمته

وكان السودان قد بدأ إجراءات خفض قيمة العملة في محاولة لكبح انتعاشها في السوق السوداء وتلبية لشروط المانحين لاستكمال برنامج مساعدات للسكان والحصول على إعفاء من الديون.

وإثر القرار بيوم واحد تباطأت التعاملات بشدة في السوق السوداء، وباع البعض الدولار في البنوك لأول مرة منذ سنوات بعد خفض السلطات قيمة العملة بأكثر من 85 في المئة في مسعى لتجاوز الأزمة الاقتصادية والحصول على إعفاء دولي من الديون.